ثم بدأت المطاردة..

والحقيقة أن حملة العداء لنشاط الحزب قد بدأت منذ زمن بعيد، ولقد شهدت الصفحات السابقة نماذج كثيرة من هذه الحملة.

كذلك فإن واضعى الدستور الذى صدر فى ١٩٢٣ قد حرصوا على إيراد عدد من النصوص من بينها:

م١٥: الصحافة حرة فى حدود القانون والرقابة على الصحف محظورة وإنذار الصحف أو وقفها أو إلغائها بالطريق الإدارى محظور كذلك، إلا إذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى.

م٢٠: للمصريين حق الاجتماع فى هدوء وسكينة غير حاملين سلاحا.

وليس لأحد من رجال البوليس أن يحضر اجتماعهم ولا حاجة بهم إلى إشعاره، لكن هذا الحكم لا يقيد أو يمنع أى تدبير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعى.

وقد أضيفت عبارة «لوقاية النظام الاجتماعى» فى المادتين السابقتين بناء على طلب «وزارة يحيى إبراهيم التى صدر دستور ١٩٢٣ فى عهدها وقد أضافت الوزارة هذه العبارة إلى مشروع لجنة الدستور ووضعت مذكرة حددت على سبيل الحصر ما تقصد إليه بعبارة وقاية النظام الاجتماعى وذكرت أن المقصود هو وقايته من الدعاية البلشفية»[١].

كذلك فإن الحكومة قد أوفدت أحد كبار رجال وزارة الداخلية، وهو انجرام بك إلى إنجلترا لدراسة طرق محاربة الشيوعية[٢].

ولقد كان قادة الحزب يدركون أن السلطات لن تصبر على بقاء حزبهم علنيا لفترة طويلة، وفى ١٨ مارس سنة ١٩٢٣ عندما اعتقل أربعة من قادة الحزب صدرت التعليمات إلى جميع الفروع بإحراق السجلات والأوراق التى تضم أسماء أعضاء الحزب مع استمرار الفروع فى العمل علنا[٣].

بل إن بعض الفروع قد أغلقت مقارها تماما وبدأت فى العمل بعيدا عن هذه المقار.

فعندما توجه البوليس لتفتيش مقر فرع المحلة الكبرى فى أوائل مارس ١٩٢٤ «وجد الأوراق - يكسوها الغبار ونسيج العنكبوت»[٤].

وذلك بالرغم من وجود نشاط حزبى مستمر بالمحلة الكبرى.

لكن الحزب مع ذلك استمر فى ممارسة نشاطه علنا وفى إصدار بيانات موقعة باسم قادته، واستمرت الدار العامة للحزب مفتوحة فى مقر جديد بمحرم بك بالإسكندرية.

وإنما كان الأمر مجرد استعداد لضربة متوقعة..

كذلك فإن الحزب قد تقدم بطلب رسمى لمحافظة الإسكندرية لعقد مؤتمر عام له يومى ٢٣/٢٤ فبراير ١٩٢٤.

ولاشك أن الحزب قد أدرك أن الحاجة ماسة إلى توحيد قواه وأيديولوجيته تجاه الموقف الجديد، الأمر الذى يعكس لنا أن المؤتمر الثانى الذى عقد فى عجالة لم يكن قد حقق كثيرا من أهدافه.

لكن المحافظة «أبلغت زعماء الحزب بعدم السماح لهم بعقد المؤتمر ثم عادت المحافظة فسألت عن عدد المدعوين لحضور المؤتمر فقيل لها: إنه ينتظر حضور ٥٠ مندوبا من جهات مختلفة، وعادت المحافظة لتؤكد منع عقد المؤتمر فى أى يوم وفى أى مكان»[٥].

ويلاحظ فى هذه المرة أن قادة الحزب لم يعلنوا تصميمهم على عقد المؤتمر رغم منع الحكومة له كما فعلوا فى المرة السابقة، وإنما اكتفوا بأن طلبوا من المحافظة «أن تصدر أمرا كتابيا بالمنع».

لكن الضربة جاءت عنيفة وسريعة بدرجة لم يكن يتوقعها أحد.

فقد توجه إلى الإسكندرية على جمال الدين باشا وكيل وزارة الداخلية والمستر «كين بويد» رئيس القسم الأوروبى بإدارة الأمن العام وقوة كبيرة من رجال البوليس. وفى

الساعة الرابعة بعد ظهر يوم ٣ مارس تحركت ست مجموعات فى وقت واحد لتفتيش منازل أنطون مارون - حسنى العرابى - أحمد المدنى - السيد هريدى - إسكندر صاده - صفوان أبوالفتوح، كذلك تحركت قوات أخرى لتفتيش دار الحزب بشارع عرفان باشا ودار اتحاد النقابات[٦].

ولم تكن هذه الحملة سوى إشارة البدء لحملة متصلة الحلقات شملت كل أنحاء البلاد..

ووصل إلى الإسكندرية محمد باشا إبراهيم النائب العمومى ليشرف على التحقيق بنفسه، وإلى الإسكندرية أيضا سيق عشرات المقبوض عليهم من مختلف بلدان القطران - القاهرة - المنصورة - أبوكبير - الزقازيق - طنطا - كفر الزيات - المحلة الكبرى - سمنود - العطف - بورسعيد - شبين الكوم وغيرها..

وقد اتخذ عدد من المقبوض عليهم مواقف شجاعة، فأعلن أنطون مارون أمام المحكمة «أنه مستشار اتحاد النقابات» وهو يكرس حياته لخدمة العمال، وأنه كان يدافع عن حقوق العمال كلما وقع عليهم ضيم وقد رأى- وهو يخدم مصالحهم - أن كثيرين منهم يعاملون كالحيوانات لأن العامل يشتغل اثنى عشرة ساعة فى اليوم ويعطى أجرا ١٠ قروش يوميا، وهذا الأجر لا يكفى الحصان علفا فكيف يكفى العامل وعائلته».

وقال حسنى العرابى «إنه السكرتير العام للحزب الشيوعى المصرى وإن علاقة الحزب بالدولية الثالثة كانت علاقة أخوية، وأن الشيوعية المصرية كانت ترمى إلى إنهاض العامل وإحداث تطوراً جديداً فى حالته يناسب الزمن».

وقال عبدالحميد تره «إنه كان ينوى السفر إلى روسيا طلبا للعلم لأن التعليم فى مصر غير ميسور إلا للأغنياء وهو فقير»[٧].

وقال جولدنبرج سكرتير لجنة الحزب بالقاهرة «أنه شيوعى مجاهد يبث الدعوة إلى الشيوعية بالقول والكتابة وكل وسيلة أخرى».

وبمناسبة القبض على بعض الروس تذكر الحكومة أن الحكومة السوفياتية قد تنازلت عن امتيازاتها بمصر فأعلن النائب العام «إن الروس قد فقدوا امتيازاتهم الأجنبية التى كانت لهم فى عهد الحكومة القيصرية وأصبحوا خاضعين للقوانين المصرية» كذلك تقرر نفى الأجانب الآخرين الذين لم يمكن إثبات التهمة عليهم، ولكن عرف عنهم اعتناق الشيوعية[٨].

وتذكرت الحكومة ياناكاكس وروزنتال رغم انقطاع علاقتهما بالحزب وصدر الأمر باعتقالهما[٩](*)، وقد حاولت الحكومة إبعاد روزنتال عن البلاد وأبعدته فعلا لكنه تمكن من العودة إلى مصر بعد سلسلة من المغامرات شغلت الصحف لفترة من الوقت[١٠].

كذلك امتدت الحملة لتصفية مواقع الحزب وسط الطبقة العاملة وتنظيماتها النقابية..

ومنذ البداية حاولت الكوادر الحزبية فى اتحاد النقابات إنقاذ الاتحاد من خطر التصفية، فعلى أثر القبض على قادة الحزب أصدر مصطفى أبو هرجة سكرتير عام الاتحاد بالنيابة بيانا قال فيه:

«ما كان اتحاد النقابات العام آلة لحزب من الأحزاب أو هيئة من الهيئات فى مصر، إنما هو هيئة وجدت لخدمة العمال».

وقال: إن البعض يتهم الاتحاد بأنه ستار يعمل الحزب الشيوعى المصرى من خلفه «لكن الاتحاد ينفى ذلك، والواقع ينفيه، إذ إن اتحاد النقابات شىء قائم بذاته والحزب الشيوعى المصرى شىء آخر لا تداخل ولاتمازج بينهما والاتحاد خادم للعمال على تباين مذاهبهم السياسية ونزاعاتهم الحزبية واختلاف عقائدهم الدينية.

وهو ينتهز هذه الفرصة ليعلن للعمال والرأى العام فى مصر وإلى رجال الحكومة أن حركته ليست مصطبغة بأية صبغة سياسية وأن جبهته ومرمى سهمه تكمن فى الوصول بالعمال إلى مستوى إخوانهم فى الممالك الأوروبية فيتمتع العمال بالحقوق الشرعية التى أقرها التشريع الوضعى والسماوى[١١].

لكن الاتحاد - رغم هذا البيان - لم يسلم من هجمات الحكومة التى سارعت بالقبض على مصطفى أبو هرجة وتقديمه للمحاكمة.

وبعد ذلك بدأت حملة تستهدف عزل النفوذ الحزبى عن الحركة النقابية، وتنشر الأهرام «لقد ظهرت فى الإسكندرية فى هذين اليومين حركة مضادة للشيوعية ترمى إلى تبرئة العمال من اتباع مبادئها وإلى إبعاد الاشتراكية المتطرفة عن القطر وأهله، وهى حركة طيبة نقابلها بمزيد من الارتياح».

وبدأت البيانات تتوالى على صفحات الجرائد «لتعلن عن حفلات واجتماعات تقام تستهدف إعلان استنكار العمال للشيوعية وتبرئهم منها وشملت هذه الحركة عددا من النقابات، مثل نقابات عمال الصناعات اليدوية والترام والمياه وعلب الكرتون والمنجدين بالإسكندرية»[١٢].

وامتلأت صفحات الجرائد أيضا بنداءات من نوع «إخوانى العمال أفيقوا وانتبهوا واحذروا من تدخل الشيوعية.. والتوقيع: عبدالعال حسونة أحد رؤساء العمال»[١٣].

كذلك بدأت محاولات لإبعاد العناصر اليسارية من قيادة النقابات، وتنشر الأهرام «عقدت نقابة عمال شركة ايجولين اجتماعا أمس، وكان الغرض الأهم من هذا الاجتماع تنصل النقابة من سياسة الشيوعية التى كانت لجنتها الإدارية السابقة تتبعها وقد حدث هذا التنصل، وغيرت النقابة قانونها واختارت لها رئيسا جديدا يقودها فى طريق العمل المفيد»[١٤].

لكن الخطوة الأكثر خطرا كانت القرار الذى اتخذه سعد زغلول بأن يدخل حزب الوفد ميدان العمل النقابى محاولا الاستيلاء على النفوذ فيه وعزل القادة اليساريين بعيدا عنه.

ولم يكن صدفة أن يلقى القبض على قادة الحزب فى ٣ مارس ١٩٢٤ بينما يعلن حزب الوفد تأسيس «النقابة العامة للعمال» فى ١٥ مارس ١٩٢٤. ثم تحولت هذه النقابة فيما بعد إلى اتحاد عام للعمال.

وقد بلغ اهتمام سعد زغلول بالأمر أن كلف بهذه المهمة واحدا من أكفأ قادة الوفد وأكثرهم التصاقا بشخص سعد زغلول وأحسنهم سمعة بين الجماهير هو عبدالرحمن فهمى سكرتير لجنة الوفد المركزية..

وفى ١٨ أبريل ١٩٢٤ صدرت مجلة عمالية وفدية باسم «العمال» يرأس تحريرها محمد متولى سويلم لتعلن فى افتتاحية عددها الأول أن «واجب العمال أن يتضامنوا ويتألفوا تحت لواء واحد وزعامة واحدة وأن يطرقوا باب الإصلاح بالطرق المشروعة».

ثم هى تهاجم «من يتعجلون الأمور ولا يتفقون معنا فى الرأى ويحاولون الطفرة، وهى محال، ويرتكبون أعمالا مكدرة قد يضطر ولاة الأمور- حتى فى العهد الدستورى- إلى كبح جماح الخارجين على القانون والنظام».

ثم تتوالى المقالات وكثير منها يهاجم «التطرف» و«التسرع» و«الخروج على القانون والنظام» و«المبادىء الضارة». لأن كل ذلك «غير مجد ويؤجل الخير الذى ننشده»[١٥].

وفى أعداد أخرى نرى هجوما صريحا على الشيوعية عندما تنشر المجلة خبرا عن حفل نقابة عمال السجاير وقالت فيه: «وفى ختام الحفل طلب رئيس الشرف من العمال أن يتبرأوا من الشيوعية فهتفوا ضدها مرارا ونادوا بحياة جلال الملك»[١٦].

ثم يصدر الوفد مجلة عمالية أخرى اسمها «اتحاد العمال» وقد رأست تحريرها سيدة هى نجاة عبدالعزيز، وقد كانت هذه المجلة لسان حال «الاتحاد العام للعمال» وصدر عددها الأول فى ١٢ يونيو ١٩٢٤.

وتوضح لنا صفحات هذه المجلة الدور الحقيقى الذى قام به الوفد وممثله عبدالرحمن فهمى وسط الحركة العمالية فى ذلك الحين..

فعندما أضرب عمال فابريقة المعصرة للأسمنت ذهب إليهم محمد أفندى فؤاد سكرتير النقابة العامة، وأبلغهم نصائح الزعيم بفض الإضراب والعودة إلى العمل فتقبلوا ذلك النصح الغالى بالطاعة الواجبة»[١٧].

وعندما أضرب عمال شركة السكر «بالمطاعنة» انتقدهم محمد فؤاد «طالبا منهم الصبر فإن الله مع الصابرين، والشعب كله ضائع الحقوق مثلهم»[١٨].

والحقيقة أن عبدالرحمن فهمى قد تحول إلى بوق يحمى مصالح الرأسماليين، وكانت خطبه باستمرار تهاجم الاشتراكية وتعمل على تمييع الموقف الطبقى للعمال.. وفى خطاب له فى افتتاح فرع الاتحاد العام لنقابات العمال بالفيوم قال: إن على العامل «أن يمشى تحت لواء النظام والشرائع ويجد ويجتهد لمصلحة بلاده قبل مصلحة نفسه.

ما هو الجاه والمال؟ وما قيمتهما؟ هما زائلان.. ولا يبقى إلا العمل الصالح.. وإن العامل الذى يطمع فيما بيد أصحاب رؤوس الأموال بلا حق إنما يسعى لدمار بلاده وخراب سوقها الاقتصادى، فإنى قبلت زعامتكم لأدافع عنكم وأحمى مصالحكم فلا تنتظروا منى أن أحاول الحصول لكم على أكثر من حقوقكم فإنى كما أدافع عن حقوقكم أدافع عن حقوق الشركات معكم - ولو لم تكلفنى هى بذلك- لأن حماية مصالحها صيانة لمصالح بلادنا التى فتحت صدرها للأجانب لتستفيد منهم ويستفيدوا منها لأنهم ضيوفنا وقد اشتهرتم بإكرام الضيف.

واعلموا أن هؤلاء القوم الذين يقولون: إن العامل يشتغل طوال يومه وليله بأجر زهيد بينما صاحب رأس المال يكدس الذهب، إنما هم قوم يفسدون العقول والعقائد[١٩].

ثم يلجأ قادة الاتحاد إلى الهجوم المباشر على الشيوعية فيكتب محمد فؤاد سكرتير الاتحاد سلسلة من المقالات عن «حركة العمال فى مصر» يقول فيها:

«دفع الطيش بعض الشبان الذين لا خلاق لهم بالإسكندرية وغيرها من المدن إلى اعتناق مذهب الشيوعية واحتالوا بهذا المذهب على العمال فنفثوا هذا السم، وكان هذا

الداء العضال يتفشى فى هيكل الأمة لولا أن قيض الله لها بعض رجال الحكم من ذوى الفطنة فاعتقلوا هؤلاء الشبان الآثمين وزجوا بهم فى أعماق السجون جزاء ما قدمته أيديهم وما جنوه من الذنوب..»

ثم يواصل حديثه موضحا حقيقة الدور الذى لعبه عبدالرحمن فهمى «وقيض الله فى هذا الظرف العصيب للعمال سعادة عبدالرحمن بك فهمى زعيم العمال فانتشلهم من هذه الهوة التى كادوا أن يقعوا فيها»[٢٠].

ولم يكتف الوفد بذلك، بل إنه استخدم أيضا نفوذه وسط الطلبة لتهدئة العمال ومحاربة النفوذ اليسارى بينهم ففى ٢٦ مارس ١٩٢٤ «عقدت لجنة الطلبة بالإسكندرية سلسلة من الاجتماعات للنظر فى مساعدة الحكومة على مواجهة حركة العمال ببث روح السكينة فيهم لكى يكفوا عن الإضراب ويعولوا على عطف الحكومة والبرلمان»[٢١].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الوفد بعد أن استخدم هذا الاستخدام المزرى ضد العمال وضد الحزب الشيوعى، ما لبث هو أيضا أن تلقى الضربة تلو الضربة، وكان نصيب عبدالرحمن فهمى منها كبيرا، أما اتحاد العمال الذى أقامه الوفد فإنه ما لبث أن تفرق بصورة لايحسد عليها بعد أن أدى الدور المرسوم له.

وتمتد الحرب لتشمل كل الميادين وتجد القوى المعادية للجماهير عموما الفرصة سانحة لتحاول أن تستخدم هذه الحرب طريقا لضرب المكتسبات الديمقراطية والدستورية للشعب كله.. فتنشر جريدة المحاكم المختلطة مقالا تقول فيه: «بينما تتسلح مصر بما لديها من قوانين مكتوبة وغير مكتوبة للدفاع عن كيانها إزاء الدسائس الشيوعية قد يكون هناك بعض الفائدة من إلقاء نظرة إلى الحرب العوان التى أعلنها الفاشست فى إيطاليا على العدو المشترك..»[٢٢].

إنها دعوة صريحة لاستخدام الأساليب الفاشية ضد «العدو المشترك».

كذلك نظم الأهرام حملة واسعة ضد الطلبة المصريين الذين يدرسون فى موسكو طالبا من النائب العام والسلطات التدخل بحزم «حتى لا يعودوا، وكل منهم لينين صغير»[٢٣].

وقد وصل الأمر إلى حد استخدام أشخاص كسلامة موسى وعبدالله عنان فى الهجوم على الحزب والتشهير بأعضائه..

ويبدو أن سلامة موسى قد خشى أن تشمله موجة الاعتقال كما شملت – فى البداية – أشخاصا هجروا الحزب منذ مدة مثل إسكندر صاده والسيد هريدى وأحمد المدنى..

فسارع إلى الأهرام لينشر مقالا بعنوان «الاشتراكية والشيوعية وتاريخها فى مصر»[٢٤] نشره الأهرام فى صفحته الأولى، وهو مقال ملىء بالطعن فى الحزب وقادته والهجوم على الثورة والشيوعية.. لكن أهم ما فى هذا المقال هو أن سلامة موسى حاول إلى جانب إعلان براءته أن يربط نفسه بعجلة الحكومة العمالية البريطانية ملتمسا بذلك حماية لنفسه فقال فقد كنت أنا نفسى عضوا فى الجمعية الفابية الإنجليزية وعرفت من أعضائها مستر سدنى وبأحد وزراء إنجلترا الآن.

كما حاول أن يخيف الحكومة ويمنعها من اعتقاله «فأنا أريد أن ألفت نظر حكومتنا إلى أننا سنتفاوض مع حكومة اشتراكية مؤلفة من العمال هى حكومة رامزى مكدونالد. وهى وإن كانت لا توافق على الخطط الشيوعية فإنها لا تحب وليس فى وسعها أن تنظر بعين العطف إلى اضطهاد الاشتراكيين».

وهكذا ضمن سلامة موسى لنفسه السلامة.. لكنه وحتى فى ظل المحنة القاسية وجد من يتصدى بالرد عليه منددا بهؤلاء «الذين ينكرون اليوم بسماجة ما عبدوه بالأمس»[٢٥].

وكانت محكمة جنايات الإسكندرية قد نظرت فى المعارضة المقدمة من المتهمين، وقررت الإفراج عنهم مع حضورهم للمحاكمة فى جلسة شهر نوفمبر[٢٦].

لكن الحكومة لم تحتمل أن يبقى قادة الحزب طلقاء حتى نوفمبر.. فعجلت بنظر القضية، ذلك أن «سعادة النائب العمومى قد رأى تغيير موعد المحاكمة، إذ يقال أنه تقرر أن تكون محاكمتهم فى دور سبتمبر المقبل أمام محكمة الجنايات كما كان مقررا من قبل»[٢٧].

وقد حاول المتهمون أن يفسدوا هذه الخطة فعندما انعقدت جلسة المحكمة برئاسة أحمد طلعت باشا فى ٢٨ سبتمبر لم يحضر أنطون مارون وقال الدفاع: إنه مريض لا يستطيع الحضور.

فثار القاضى وأمر بالقبض على المتهمين وأوداعهم السجن والقبض على مارون وإحضاره[٢٨].

وهكذا بدأت المحاكمة..

ومع اشتعال حملة العداء بدأت حملات التضامن وتكونت فى عديد من البلدان جمعيات باسم «ارفعوا أيديكم عن مصر».

وفى باكو عقد مؤتمر عالمى للتضامن مع الشيوعيين المصريين حضره مندوبون من الاتحاد السوفيتى وإيران وتركيا وغيرها من البلدان»[٢٩].

وأخيرا -وقبل أن نطوى هذه الصفحات- يتعين علينا أن نذكر أن واحدا من هؤلاء الرجال الذين تحدثنا عنهم طويلا فى هذا الفصل قد انتهت حياته بين جدران السجن مضربا عن الطعام، هذا الرجل هو أنطون مارون[٣٠].

ويتحدث محمود محمود حسنى العرابى عن هذا الإضراب قائلا: إن الإضراب عن الطعام قد استمر ٢٦ يوما.. وإن ملك الموت قد حلق فوق رؤوسهم جميعا[٣١].

كذلك يتعين علينا أن نقول: إن الأحداث قد فرضت على المؤلف ألا يكتفى بكل ما سبق، فثمة صفحات أخرى يجب أن تكتب، فالحزب الذى صدر قرار بتصفيته والذى حوكم قادته قد واصل العمال سرا ولابد من محاولة لتتبع هذا المسار الجديد.

الهوامش

(١) السياسة المصرية والانقلاب الدستورى، تأليف د.محمد حسين هيكل وعبدالقادر المازنى ومحمد عبدالله عنان - ص٢٩.
(٢) الأهرام ١٩٢٤/٩/٢٩.
(٣) راجع محضر النقاش مع حافظ سند - الملاحق.
(٤) الأهرام ١٩٢٤/٣/٢٠.
(٥) الأهرام ١٩٢٤/٢/٢٠.
(٦) الأهرام ١٩٢٤/٣/٤.
(٧) الأهرام ١٩٢٤/١/١.
(٨) عبدالعظيم رمضان - المرجع السابق - ص٥٤٥.
(٩) الأهرام ١٩٢٤/٩/١١، ١٩٢٤/٩/٣٠.
(*) يروى نيقولا باباريدوتى فى مذكراته - المرجع السابق - أن ياناكاكس هو ومجموعة من اليونانيين - قبض عليهم بطريقة غير قانونية، وأنه شارك أعضاء الحزب إضرابهم عن الطعام فى السجن، وأنه صدر ضده حكم ولكن حيثيات الحكم فى القضية تخلو من اسمه، الأمر الذى يعنى أنه قد أفرج عنه دون محاكمة.
(١٠) يمكن تتبع هذا الموضوع فى أعداد الأهرام ٥، ٨، ٩، ١٠، ١٣ سبتمبر ١٩٢٤.
(١١) الأهرام ١٩٢٤/٣/١٠.
(١٢) عبدالعظيم رمضان - ص٥٤٥.
(١٣) الأهرام ١٩٢٤/٣/٤.
(١٤) الأهرام ١٩٢٤/٩/٩.
(١٥) العمال - العدد الأول - ١٩٢٤/٤/١٨.
(١٦) العمال - العدد الثالث - ١٩٢٤/٦/٣.
(١٧) اتحاد العمال ١٩٢٤/٦/١٩.
(١٨) اتحاد العمال ١٩٢٥/٢/١٥.
(١٩) اتحاد العمال ١٩٢٤/١١/١٦.
(٢٠) اتحاد العمال ١٩٢٤/١٢/٢١.
(٢١) الأهرام ١٩٢٤/٣/٢٧.
(٢٢) الأهرام ١٩٢٤/٩/٨.
(٢٣) الأهرام ١٩٢٤/٣/٦.
(٢٤) الأهرام ١٩٢٤/٣/٨.
(٢٥) الأهرام ١٩٢٤/٣/١٢.
(٢٦) العمال ١٩٢٤/٨/٢٢.
(٢٧) العمال ١٩٢٤/٨/٢٢.
(٢٨) الأهرام فى ١٩٢٤/٨/٢٩.
(29) International Press Correspondence - pp. 1956' 9-12-1924.
(٣٠) الأهرام ١٩٢٥/٨/١٥.
(٣١) محمود حسنى العرابى - ٨٩ شهرا فى المنفى (د.ت) ص٣١١.